

Distr.
LIMITED

A/CONF.191/L.12
18 May 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

الجمعية العامة



مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني

بأقل البلدان نمواً

بروكسل، بلجيكا، ١٤-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١

جلسة مواضيعية تفاعلية

التجارة الدولية والسلع الأساسية والخدمات/السياحة

ملخص أعدته أمانة المؤتمر

التجارة الدولية

١ - تؤدي السياسة التجارية دوراً أساسياً في استراتيجيات التنمية، نظراً إلى كون التجارة أداة قوية للنمو والتنمية والحد من الفقر. ويكمن أحد التحديات الرئيسية في ضمان التوزيع المنصف لثمار التجارة. وتناولت الجلسة عدداً من المسائل الأساسية بشأن آثار التحرير الاقتصادي وقدرة أقل البلدان نمواً على حماية مصالحها في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وترى أقل البلدان نمواً أن تنفيذ جولة أوروغواي هو عمل مستمر. وينبغي تحويل فرص الوصول المحسنة إلى الأسواق إلى نمو تجاري حقيقي بالتصدي للمعوقات في جانب العرض. ويمكن أن يشكل التكامل الإقليمي مرحلة انتقالية لأقل البلدان نمواً نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، إلا أن التقدم المحرز في هذا الاتجاه بطيء. وتحتاج أقل البلدان نمواً إلى المساعدة في تحسين مشاركتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف وزيادة فعاليتها. ويجب سد الفجوة التفاوضية بين المواقف التجارية القوية التي تقفها التجمعات التجارية الكبرى ومواقف الائتلافات المتناثرة للبلدان النامية.

جولة جديدة

٢- إن وجود نظام تجاري متعدد الأطراف خاضع للقواعد هو شرط لا بد منه لتهيئة بيئة تجارية مستقرة وقابلة للتنبؤ. وقد وجه الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية نداءً إلى الاجتماع الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، لبدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، شدد الاتحاد الأوروبي والمنظمة على أنه لا يمكن عقد جولة جديدة ما لم تشارك فيها أقل البلدان نمواً وما لم تُراعَ شواغلها الإنمائية مراعاة كافية. كما أن عقد جولة جديدة يمكن أن يساعد في معالجة مشاكل الوضع القائم وتقويم أوجه الإجحاف الحالية. إلا أن أقل البلدان نمواً أخذت الآن فقط تستوعب القضايا وتعد لمشاركة مجدية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وهي تخشى من أن تُضطر إلى معالجة قضايا جديدة قد تنطوي على آثار خطيرة فيما يخص تنميتها. ويجب مراعاة الفوارق في الهياكل الاقتصادية بين بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة وأقل البلدان نمواً لدى وضع جدول أعمال بشأن التجارة. ولتحقيق توافق الآراء بشأن عقد جولة جديدة، لا بد من التصدي بشكل شامل ومتوازن لشواغل التنمية، بما في ذلك تحسين وصول المنتجات الزراعية والمنسوجات إلى الأسواق وإلغاء الحدود القسوى للتعريفات الجمركية ووقف تصاعد هذه التعريفات للحد من الفقر.

التنفيذ

٣- تتكبد أقل البلدان نمواً تكاليف باهظة في تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وقد أبدت خيبة أملها إزاء قلة المساعدة التي تتلقاها لتنفيذ التزاماتها والاندماج في التجارة الدولية. وأعربت أيضاً عن قلقها إزاء تقصير البلدان المتقدمة في تنفيذ أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية والتزامات النفاذ إلى الأسواق المتعلقة بالمنسوجات مثلاً.

٤- وأفضى تحرير التجارة في غياب مؤسسات وآليات تنظيمية إلى إيقاع ضربة شديدة بالصناعة في أقل البلدان نمواً بسبب رخص أسعار الواردات. ولا بد من تنظيم تحرير التجارة وضبطه لتحقيق الفائدة منه.

معايير صحة الإنسان والنبات والحواجر التقنية أمام التجارة

٥- تمثل الحواجز غير التعريفية، ولا سيما معايير صحة الإنسان والنبات والحواجر التقنية أمام التجارة وأحكام قواعد المنشأ، تحدياً شديداً وكثيراً ما تعوق وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق. وتحتاج أقل البلدان نمواً، لاغتنام الفرص التجارية الجديدة المتاحة لها، إلى مساعدة كبيرة في الامتثال للاتفاقات المتعلقة بمعايير صحة الإنسان والنبات والحواجر التقنية أمام التجارة. وأفيد أنه يمكن تنفيذ أنشطة للمساعدة التقنية بتنسيق من منظمة التجارة العالمية

والمنظمات الدولية المعنية بوضع المعايير لضمان مشاركة أقل البلدان نمواً في وضع المعايير الدولية والارتقاء بقدرتها على الامتثال لهذه المعايير.

الوصول إلى الأسواق

٦- يعود لهذا المؤتمر الفضل في اتخاذ مبادرة الاتحاد الأوروبي المسماة "كل شيء سوى الأسلحة"، وهي مبادرة تمنح جميع منتجات أقل البلدان نمواً وصولاً معفياً من الرسوم والحصص. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ عدد من الأعضاء الآخرين في منظمة التجارة العالمية، منهم بلدان متقدمة وأخرى نامية، التزامات بشأن الوصول إلى الأسواق لصالح أقل البلدان نمواً. وينبغي أن يهدف المؤتمر إلى الاتفاق على أن منح صادرات أقل البلدان نمواً وصولاً معفياً من الرسوم والحصص هو غاية مشتركة.

٧- ومن النتائج الأخرى التي حققها المؤتمر اتخاذ الاتحاد الأوروبي لمبادرة متعددة الأطراف ترمي إلى الامتناع عن استخدام تدابير مناهضة للإغراق فيما يخص أقل البلدان نمواً.

معوقات العرض وبناء القدرات

٨- ينبغي تكميل الوصول المعفي من الرسوم والحصص بتدابير أخرى تتصدى لمعوقات العرض في أقل البلدان نمواً وتقدم بنية تحتية كافية لدعم جهود أقل البلدان نمواً، بما في ذلك وضع سياسات واتخاذ إجراءات تكفل جعل التجارة جزءاً أصيلاً من استراتيجيات الحد من الفقر وخطط التنمية الاقتصادية.

٩- وينبغي تقديم مساعدة تقنية في مجال بناء القدرات في إطار متسق. وفي هذا الصدد، أعيد تصميم الإطار المتكامل المنفذ من خلال التعاون بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومركز التجارة الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل إدراج التجارة في صلب الخطط الوطنية للحد من الفقر. ووصل المبلغ الإجمالي المتعهد بتقديمه إلى الصندوق الاستثماري المنشأ حديثاً للإطار المتكامل إلى ستة ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لأجل تنفيذ الخطة التجريبية للإطار المتكامل.

١٠- واتخذت منظمة التجارة العالمية أيضاً عدداً من المبادرات لمساعدة أقل البلدان نمواً على أن تشارك فيها مشاركة كاملة. وتشمل هذه المبادرات تدابير لضمان مشاركة البلدان التي ليست لديها بعثة دائمة في جنيف في أنشطة المنظمة، ولتوسيع نطاق الدورات التدريبية والدورات الخاصة بوضع السياسات.

الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

١١- منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية، لم يتمكن بلد واحد من أقل البلدان نمواً من إتمام المفاوضات للانضمام إليها. وفي هذا الصدد، توصلت بلدان مجموعة الأربعة (الاتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة واليابان) إلى تفاهم مشترك بشأن العناصر الأساسية لتسريع المفاوضات الخاصة بانضمام أقل البلدان نمواً إلى منظمة التجارة العالمية. وجرى التشديد على ضرورة قبول بلد أو بلدين من أقل البلدان نمواً التي أشرفت على الانضمام قبل عقد الاجتماع الوزاري في قطر. واقترح منح أقل البلدان نمواً المنضمة معاملة خاصة وتفاضلية ومرونة مناسبة. وتعهدت منظمة التجارة العالمية بتقديم ما أمكن من مساعدة إلى أقل البلدان نمواً في عدد من المجالات، منها عملية الانضمام إليها.

السلع الأساسية

١٢- يعد قطاع السلع الأساسية بمثابة العمود الفقري لأقل البلدان نمواً. ذلك أن هذه البلدان، باستثناء عدد قليل منها، لا تزال تعتمد اعتماداً كبيراً على صادرات السلع الأساسية. ففي ٣٢ بلداً من أقل البلدان نمواً، تستأثر السلع الأساسية بما يزيد على ٥٠ في المائة من صادراتها من البضائع، منها ٢٢ بلداً تستأثر فيها السلع الأساسية بما لا يقل عن ٨٠ في المائة من هذه الصادرات. وتنمية قطاع السلع الأساسية هو شرط لا غنى عنه للحد من الفقر في أقل البلدان نمواً. وقد أدت الصعوبات التي تعاني منها أسواق السلع الأساسية إلى زيادة عبء الديون. ولكن هذا لا يعني أن السلع الأساسية لعنة حلت بهذه البلدان. فقد أحرز عدد كبير من البلدان مستويات مرتفعة من النمو والتنويع عن طريق تطوير قطاع السلع الأساسية لديها، ويمكن لأقل البلدان نمواً أن تحذو حذوها.

١٣- وخلال السنوات الثلاثين الماضية، فقدت أقل البلدان نمواً قرابة ٨٠ في المائة من نصيبها في الصادرات العالمية من السلع الأساسية غير النفطية. وتحولت أيضاً إلى بلدان مستوردة صافية للأغذية بكميات كبيرة. ففي الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، كانت وارداتها الغذائية أعلى كثيراً من صادراتها من السلع الأساسية غير النفطية.

١٤- وبلغت أسعار صادراتها الرئيسية من السلع الأساسية غير النفطية، مثل البن، أدنى مستوياتها بالقيمة الحقيقية. ومن أسباب انخفاض الأسعار العرض المفرط ونمو الإنتاجية والتنافس الشديد بين الموردين مقرونةً بزيادة التركيز بين المشترين. إلا أن المصارف الإنمائية لا تزال تمول مشاريع لزيادة إنتاج البن، مثلاً، على الرغم من وصول السوق إلى حالة إشباع.

١٥- ولا يوجد سبيل وحيد لمعالجة مشكلة السلع الأساسية المعقدة. ومع أن الاقتراح الداعي إلى الأخذ بالنهج القديم القائم على التدخل الحكومي في السوق للدفاع عن مستويات الأسعار واستقرارها لم يحظ بالتأييد فإن النهج القائمة على السوق فقط لم توفر حلولاً جاهزة. وتجمع النهج المتكاملة ما بين الأدوات الخاصة بالأسعار، مثل

إدارة العرض؛ والتنوع داخل السلع الأساسية وخارجها؛ وزيادة تحرير التجارة، بما في ذلك إلغاء تصاعد التعريفات الجمركية. وينبغي أيضاً تعزيز القنوات التجارية البديلة مثل "التجارة التريهة".

١٦ - وحدد خبراء أقل البلدان نمواً سبعة مجالات رئيسية تتطلب من أقل البلدان نمواً اتخاذ إجراءات وتستدعي تقديم دعم دولي هي: '١' النهوض بالقدرات الإنتاجية بوسائل منها زيادة البحث والتطوير وتوسيع نطاق الخدمات؛ '٢' وضع معايير للجودة والسلامة، بما في ذلك بناء القدرات الوطنية والإقليمية في مجال الاختبار وإصدار الشهادات؛ '٣' اتخاذ تدابير تالية لموسم الحصاد وتوفير التخزين المناسب للإقلال قدر الإمكان من الخسائر التالية لموسم الحصاد؛ '٤' التنوع الأفقي والرأسي؛ '٥' التسويق وتطوير الأسواق، بما في ذلك تفضيل المنتجات، وتطوير الأسواق المتخصصة والمعلومات عن الأسواق؛ '٦' التمويل، بما في ذلك الائتمان على المدخلات، وإدارة مخاطر الأسعار، والتمويل المنظم للسلع الأساسية؛ '٧' إنشاء شراكات استراتيجية.

١٧ - وقد تلقى الصندوق المشترك للسلع الأساسية فعلاً عدداً من التصورات الجديدة لتنفيذ مشاريع في المجالات المذكورة أعلاه. ويتطلب تمويل هذه المشاريع تعزيز موارد الحساب الثاني للصندوق وتمويل مشتركاً أو تمويلاً موازياً.

الخدمات/السياحة

١٨ - يعتمد عدد كبير من أقل البلدان نمواً اعتماداً شديداً على الخدمات، ولا سيما السياحة، في تحصيل الجزء الأعظم من إيراداتها من النقد الأجنبي، وفي الدخل والعمالة. إلا أنها تواجه عوائق هيكلية كثيرة لا تسمح لها بالاستفادة من كامل الإمكانيات التي يتيحها هذا القطاع.

١٩ - وأبرزت الجلسة الفرص الاقتصادية القيّمة التي سبق للسياحة الدولية أن أتاحتها لعدد من أقل البلدان نمواً، وأشارت إلى الأثر الحافز الذي يمكن أن تحدثه الأنشطة السياحية في عملية التنمية. ففي ما لا يقل عن ١٨ بلداً من أقل البلدان نمواً، تعد السياحة المصدر الأول أو الثاني لإيرادات النقد الأجنبي، ويدل النمو الكبير للسياحة في عشرة بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً على أن أكثر من نصف مجموع أقل البلدان نمواً ستتمكن قريباً من تحصيل منافع اقتصادية واجتماعية لا يستهان بها من هذا القطاع. ورأى بعض المشاركين أن التنمية المستدامة للسياحة يمكن أن تكون واحداً من أفضل السبل إلى زيادة مشاركة أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي. كما وُصفت السياحة الدولية، التي تعد أسرع قطاعات الاقتصاد العالمي نمواً وأكثرها تشعباً، بأنها عامل يقلل عدم الاستقرار الاقتصادي، وواحد من القطاعات الاقتصادية القليلة التي تتيح لكثير من أقل البلدان نمواً الحد من تمهيشها في الاقتصاد العالمي. وأبرزت المساهمة الهامة للسياحة في إنشاء فرص العمل وتنظيم المشاريع الصغيرة وزيادة المساواة بين الجنسين والحد من الفقر.

٢٠- ولكن نظراً إلى ما تواجهه أقل البلدان نمواً من عوائق هيكلية شديدة، ولا سيما نقص الهياكل العمرانية والموارد البشرية الماهرة، فإنها تحتاج إلى دعم مالي وتقني كبير من المجتمع الدولي لكي تحقق نمواً مطرداً في السياحة. ولهذا السبب، حث عدد من المشاركين الشركاء الإنمائيين لأقل البلدان نمواً على أن يحدوا حدو إسبانيا التي قامت مؤخراً بتمويل الاجتماع الرفيع المستوى لأقل البلدان نمواً بشأن السياحة (جزر كناري، ٢٦-٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١)، هذا الاجتماع الذي اعتمد إعلان جزر كناري بشأن السياحة في أقل البلدان نمواً.

٢١- وأبدى المشاركون تعليقات إيجابية على خطة العمل الدولية لدعم تطوير السياحة في أقل البلدان نمواً التي وُضعت في اجتماع جزء كناري، وأشاروا إلى مجالات العمل الأربعة المحددة في هذه الخطة: (أ) تدعيم قدرات حكومات أقل البلدان نمواً على تعزيز التنمية المستدامة والتنافسية للسياحة؛ (ب) تنمية القدرات في مجال تنظيم المشاريع والمهارات الإدارية لتحسين القدرة التنافسية لمنتجات السياحة وخدماتها؛ (ج) تعزيز أوجه التداؤب بين سياسي النقل والسياحة، مع إيلاء عناية خاصة بالنقل الجوي؛ (د) زيادة القدرات الوطنية على استخدام العناصر ذات الصلة في الإطار التجاري المتعدد الأطراف.

٢٢- ودعا ممثلو أقل البلدان نمواً إلى مواصلة التعاون بين المنظمة العالمية للسياحة والأونكتاد في سياق تنفيذ خطة عمل جزر كناري. وطلب إلى الشركاء الإنمائيين، ولا سيما المؤسسات الدولية ووكالات المعونة، أن توافق على المشاريع الوطنية والإقليمية الرامية إلى تعزيز قدرات أقل البلدان نمواً في المجالات الأربعة المحددة في خطة العمل. وستكون المنظمة العالمية للسياحة نفسها قدوةً لغيرها بتحديد مسألة الحد من الفقر مجالاً جديداً يحظى بالأولوية في برنامج عملها لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وسينفذ برنامج خاص بوجهات السفر إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي لا تنال سوى ١,٥ في المائة من مجموع إيرادات السياحة في العالم. إلا أن هذا البرنامج الجديد لن يكون كافياً ولذلك سيكون الدعم الذي يقدمه المانحون الثنائيون والوكالات المتعددة الأطراف